



**HAL**  
open science

## ”Le sujet” en grammaire arabe entre l’absence du marquage lexicologique et la présence référentielle

Abdelkader Ben Farah

► **To cite this version:**

Abdelkader Ben Farah. ”Le sujet” en grammaire arabe entre l’absence du marquage lexicologique et la présence référentielle . Le non dit , Apr 2009, Sfax, Tunisia. pp.491-503. <halshs-00593374>

**HAL Id: halshs-00593374**

**<https://shs.hal.science/halshs-00593374>**

Submitted on 14 May 2011

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L’archive ouverte pluridisciplinaire HAL, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d’enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

الفاعل المسكوت عنه في النحو العربي بين الغياب العلامي والحضور المرجعي

## « Le sujet » en grammaire arabe entre l'absence du marquage lexicologique et la présence référentielle

\*

عبد القادر بن فرح

### Résumé :

Dans la présente recherche, nous essayerons de traité le thème du « sujet-non dit » dans la langue arabe selon une approche syntaxique, sémantique et pragmatique.

Dans ce cadre, nous essayerons d'étudier les points suivants :

- Les formes grammaticales du « sujet-non dit », et les formes syntaxiques qui le remplacent.
- Les raisons grammaticales et pragmatiques du « sujet-non dit ».
- La relation entre le sujet grammatical et le sujet sémantique dans la langue arabe.
- Le sujet sémantique dans la langue arabe entre l'absence lexicale et la présence référentielle...

### مقدمة

يحضر مفهوم المسكوت عنه في النحو العربي في العديد من القضايا المتعاقبة مع مصطلحاتٍ مثل

الإضمار، والحذف، والتقدير..

وفي هذا الإطار سنتناول بالبحث قضية غياب الفاعل في النحو العربي، وجهات ذلك باعتماد مقارنة تركيبية وأخرى دلالية نحاول من خلالهما فكّ التباسات السكوت عن هذا المسكوت.. ببيان أوجه عدم ذكر الفاعل وفق مقتضيات التركيب والإعراب، وأوجه عدم ذكره في المستويات الدلالية، ودرجات الفراغ العيني التي يسببها هذا السكوت في علاقة مع المُنصَّورات الذهنية المتحكمة في البنى القولية والإنشاءات الخطابية، وهو ما سيصل بنا إلى البحث في التقاطعات العينية والذهنية بما أنّ السكوت في حد ذاته هو

---

\* باحث في النحو العربي واللسانيات العامة.

عملية ذهنية تعود إلى ناطق ما .. دون البحث في أسباب ذلك سواء أكانت إرادية أم لا ، أو واعية أم على خلاف ذلك..

وينبغي أن نشير منذ البداية إلى التقاطع بين الفاعل الوظيفي والفاعل المعنوي الذي سوف يعترضنا في هذا البحث والذي يعود إلى أسباب منها ما يتعلق بالأول وهو ما يرتبط أساسا بالمستوى التركيبي حيث يكون<sup>1</sup> الفاعل التحويلي نتيجة لكونه مسندا إليه، وثانيا لأول هو الفعل. وتكون علته رفعه عندها الإسناد<sup>2</sup>.. وهذا المستوى هو مستوى أساسي عند معالجة الظاهرة التي نروم معالجتها لأنه يرتبط بالمستوى العقدي التقييدي للظواهر التحويلية.

أما جهة بحثنا في الفاعل المعنوي، الذي يتفارق بشكل كبير مع الفاعل الوظيفي، فتعود أساسا إلى لازميته التصنيفية في عملية الوصف اللغوي من أجل المعالجة الآلية للألسن traitement automatique de la langue arabe باعتماد الآلية التصنيفية "أصناف الأشياء"<sup>3</sup> les classes d'objets، وهي آلية محورية نعتمدها في إطار مسار أطروحة الدكتوراه الذي نشغل فيه مع مخبر L.D.I. بباريس 13، والذي يُشرف عليه الأستاذ صالح الماجري.

## 1. الفاعل التحويلي:

لا بُدّ من التنصيص بداية على أنّ الفاعل في النحو العربي لم يُسمّ كذلك بناء على معناه المعجمي، أي على معنى القيام بالفعل مثلما قد توهم به التسمية لدى العديد من دارسي النحو العربي. حيث يذكر ابن يعيش صراحة أنه "ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل، أو مؤثرا فيه"<sup>4</sup>، إذ "الفاعل في عرف النحويين: كلّ اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم. ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء"<sup>5</sup>. لذلك فإنّ كلّ اسم نسبته إلى فعل أو ما كان في معناه وكان عاملا يكون وظيفياً فاعلا. وما يزيد هذا التحديد تأكيدا قوله في نفس الإطار: "وفي الجملة، الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي، يدلّ على ذلك تسميتهم إياه فاعلا في الصّور المختلفة من النفي، والإيجاب، والمستقبل، والاستفهام، ما دام مقدّما عليه، وذلك نحو 'قام زيد'، و'سيقوم زيد'، و'هل يقوم زيد؟'، وزيد في جميع هذه الصّور فاعل، من حيث إنّ الفعل مسند إليه، ومقدّم عليه، سواء فعل أو لم يفعل. ويؤكد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا أنّك لو قدّمت الفاعل، فقلت: 'زيد قام'، لم يبق عندك فاعلا، وإنما يكون مبتدأ وخبرا معرّضا للعوامل اللفظية"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> استعمال (يكون) هنا استعمال نقصد به معنى الفعل التام، وليس معنى الناسخ الفعلي.

<sup>2</sup> دليل ذلك أنّ المفعول معنى/المفعول به وظيفة يمكن أن يرتفع إذا ما أسند إليه الفعل في مثل البناء لغير الفاعل.

<sup>3</sup> نظرية أصناف الأشياء classes d'objet أسسها فاصنون فروص Gaston Gross.

<sup>4</sup> شرح المفصل I:200.

<sup>5</sup> المرجع نفسه.

<sup>6</sup> المرجع نفسه:201.

لذلك نلاحظ منذ البداية أنّ الثّحة العرب، عند معالجتهم قضيّة الفاعل، اكتفوا بالحديث عن محلّ نحوي هو محلّ ما يلي المسند الذي يكون فعلا أو ما فيه رائحته..

ولكننا نجد أنّ الفاعل المعنوي، أي من قام بالفعل، مثبت في ثنايا صناعتهم النّحويّة دون إفراد أبواب صريحة له. وقد منعهم من ذلك سطوة العامل الذي يتحكّم في القوانين العامّة للصناعة النّحويّة، يُضاف إلى ذلك الخوف من التّداخل الذي يمكن أن يحصل بين الجملة الفعلية والجملة الاسميّة التي يكون مبتدؤها فاعلا معنوي. وقد جذبهم هذا الأمر الوقوع في عديد الالتباسات التي يمكن أن تنجرّ لو سايروا الكوفيين في القول بالفاعل المعنوي.

لكن، وبالنّظر إلى الأهميّة القصوى التي أصبحت الدلالة *sémantique* تحظى بها حدّ إقامتها علما قائما بذاته، فإننا سنحاول في هذا البحث النّظر في الفاعل بما هو وظيفة نحويّة (حتى نلتزم بالموتة النّحويّة العربيّة)، وكذلك بما هو وظيفة دلاليّة، أو بما يلعبه من دور دلالي *rôle* *sémantique/thématique* داخل الجملة في العربيّة دون إغفال للإحفاقات التداوليّة التي تساهم بشكل أو بآخر في التلعب به مَوْضَعَة عند التصريح به، أو فراغا علاميًا عند السّكوت عنه.

## 2. الفاعل الدلالي:

نقصد بالفاعل الدلالي الفاعل اللغوي، أو المنطقي، وهو الذي أحدث الفعل حقًا. ونحن نجد له ذكرا متفرقا في مصنّفات النّحو العربي. ولكنّ هذا الذكر ليس من باب إثبات هذا القائم بالفعل<sup>7</sup> أو إقراره وإنّما من باب الاحتراز به من الفاعل النّحوي الذي ليس إلا فاعلا لفظيًا منسوبا إلى مسند فعلي أو ما في معناه متعالقا معه.

## 3. مواضع التصريح بالفاعل النّحوي:

يلي الفاعل النّحويّ عاملا هو الذي يعمل فيه الرّفْع. وأوّل هذه العوامل هو الفعل لأنّه أقوى من الاسم والحرف في العمل لدلالته على الحدث مقرونا بالزّمن وهو ما لا تدلّ عليه بقية أقسام الكلم. ويتمّ التصريح بذكر الفاعل بعد الفعل أو ما عمل عمله إن لم يدعُ إلى خلاف ذلك داع تداوليًّا ما. ويمكن اختزال مواضع ورود الفاعل النّحويّ في الأصناف العامليّة التي تطلبه فتعمل فيه الرّفْع، وهي:

<sup>7</sup> أشار الثّحة العرب إلى عده مواضع يجيء فيها اللفظ فاعلا في المعنى دون أن يكون فاعلا في الصناعة النّحويّة. ومن هذه المواضع: التمييز في مثل قولهم: تفقأ الكيش شحما، وتصبّب الجسم عرقا..  
• التمييز الواقع بعد اسم التفضيل في نحو: زيد أكرمهم أبا. إذ التمييز (أبا) هنا فاعل في المعنى، لأنّ تقديره: كرم أبوه..  
• الحال في مثل: جاء زيد راكبا، حيث الحال (راكبا) هنا فاعل في المعنى، وهو رأي أبي عليّ الفارسي..  
• أسماء الأحرف المشبّهة بالفعل (إن وأخواتها)، وذلك نحو قول الشاعر: "كأنه خارجا من جنب صفحته...." والذي رأى صاحب خزانه الأدب عبد القادر البغدادي في التعليق عليه أنّ (خارجا) حالّ من الفاعل المعنوي وهو الهاء لأنّ المعنى يشبه خارجا..  
• المبتدأ إذا كان الخبر فعلا، نحو: خالد حضر وزيد جاء.. واعتمادا على معنى المبتدأ في مثل هذه الأمثلة والذي هو القائم بالفعل، جوز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل أو الصّفة.. (يمكن العودة إلى مجمل هذه الأسباب وغيرها في: علوش 1997: 93، 94).

- 1- اسم الفعل: هيهات السفرُ.
- 2- اسم الفاعل: هتأت الناجح ولده.
- 3- الصفة المشبهة: عاشر امرأ حسناً خلقه.
- 4- ما كان في معنى الصفة المشبهة من الأسماء الجامدة: هتأ شهد كلامها. وعبرة: (شهد) هنا بمعنى الصفة المشبهة (خلو)، ولذا عملت عملها.
- 5- اسم التفضيل: مررت بكريمٍ أكرم منه أبوه.

وجميع ما رُفِع بعد هذه الأصناف المسندية فواعل نحوية لها.

ونلاحظ في هذا الإطار أنّ الفاعل النحوي لا يتعلق في كلّ هذه الإمكانيات التركيبية المذكورة مع الفاعل المعنوي مثلما هو الشأن حين يترابط الفاعل النحوي مع مسند فعليّ في أغلب مواضع ورودها في الجملة الفعلية كما في بعض توزيعات الجملة الاسمية.

#### 4. مواضع السكوت عن ذكر الفاعل:

- وقد يُسكت عن ذكر الفاعل لاعتبارات تركيبية، كما قد يُسكت عن ذلك لاعتبارات دلالية. أمّا الاعتبارات التركيبية فتمثلها الإضمار على شريطة التفسير<sup>8</sup>، أو التنازع، وتمثل ذلك:
- الاشتغال: نحن فُمنّا بفعل ذلك.
  - التنازع: ضربني وضربت زيدا.
- وقد جوّز سيبويه ذلك، ووافقه كلّ من الزمخشري وابن يعيش<sup>9</sup> وإن كنا نحترز على هذه المسألة بعض الاحتراز<sup>10</sup> ..

وقد يُحذف الفاعل وجوبا كما في جملة الفعل المبني لغير الفاعل، فيحلّ محله نائبٌ عنه يشغل محله المرفوع دون أن يضاويه في المستوى الدلالي.

كما قد يُحذف وجوبا إذا كان وَاوَ جماعة أو ياءَ مخاطبة، وفعله مؤكّد بنون التوكيد كأن تقول مخاطبا الجماعة: لتنجحنّ التي أصلها: لتنجحنّ. أو أن تقول مخاطبا فتاة: لتنجحنّ التي أصلها: لتنجحنّ.

<sup>8</sup> هذه الظاهرة النحوية تسمى الاشتغال أي اشتغال الفعل/المسند بالفاعل ظاهرا كان أو مضمرا (انظر ابن يعيش، شرح المفصل I:204).

<sup>9</sup> انظر في هذا الإطار: ابن يعيش، شرح المفصل I:207..213.

<sup>10</sup> جهة احترازنا أنّ الضمير يجب أن يكون ثانيا لاسمه حتى يفسره هذا الأخير. وبالتالي نرى أنه يُستحسن البدء في مثل هذه الجملة بالمعلوم فنقول: ضربني زيد وضربته. وقد قال الاسترابادي في هذا الشأن: "لا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده إلا في ضمير الشأن.." (شرح الكافية I:188).

وقد حُذفت علامة الفاعل في المثال الأول وهي واو الجماعة كما حُذفت في المثال الثاني وهي الياء لالتقاء الساكنين بعد أن حُذفت النونان لتكرّرهما<sup>11</sup>.

#### 4.1. في الإنابة عن الفاعل:

يمكن أن تنوب عن الفاعل المسكوت عنه في هذا النوع من البناء<sup>12</sup> "أشياء" أولها المفعول به إن كان الفعل مبنياً لغير الفاعل، وصورته في الغالب [فعل +/- تصريف]، ويليه الظرف المتصرف<sup>13</sup>، كأن تقول:  
- سير يوم الخميس.

وهذا المثال يقبل كذلك إنابة المصدر إذا نصبنا الظرف (يوم الخميس) على جهة تقدير الجملة كالاتي:  
- سير السير يوم الخميس.

كما يُمكن أن نكتفي بتقدير نائب فاعل مسكوتٍ عنه بدوره، واعتبار الظرف مفعولاً فيه للزمان<sup>14</sup>.  
ويمكن تفصيل الأشكال التي يمكن أن تنوب عن المسكوت عنه كالاتي:

- اسم ظاهر كما في:  
- أمر أن يُفْتَش فراشه<sup>15</sup>.
- عُرِضت عليه الأدوية<sup>16</sup>.
- ضمير متّصل، أو منفصل، أو مستتر. وأمثلة ذلك على التوالي:  
- متى أزلتَ عن مكانك كان له ملكك<sup>17</sup>.
- لا يُحاسبُ إلا هو.
- فأخذت، ففصّعت<sup>18</sup>.
- مصدر مؤوّل بالصريح من [+ أن، + فعل مضارع] نحو:  
- المُلْك لا يُستطاع [أن يُضَبَط = ضبطه] إلا مع ذوي الرأْي<sup>19</sup>.
- جملة، نحو:  
- يُقال: أشدّ الناس في توقّي الشرّ يصيبه الشرّ قبل المستسلم له<sup>20</sup>.
- وقد قيل: من صحبَ الأشرار وهو يعلم ما لهم كان أذاه من نفسه<sup>21</sup>.

<sup>11</sup> يمكن العودة في هذا الإطار إلى: عباس حسن، النحو الوافي. II: 70.

<sup>12</sup> أي في البناء للمفعول، أو في البناء لما لم يُسمَّ فاعله.

<sup>13</sup> أي الذي يقبل دخول الحركات الإعرابية عليه.

<sup>14</sup> هذه الإمكانية أفادنا بها الأستاذ صالح الكشو، وإليه نتوجّه بشكر خاص لعنايته بتفحص هذا البحث.

<sup>15</sup> كليلة ودمنة: 162.

<sup>16</sup> كليلة ودمنة: 217.

<sup>17</sup> كليلة ودمنة: 156.

<sup>18</sup> كليلة ودمنة: 162.

<sup>19</sup> كليلة ودمنة: 346.

<sup>20</sup> كليلة ودمنة: 204.

• شبه جملة، نحو:

- [+ جار ومجرور]: - إنَّ النَّارَ أَخْفِيَتْ فِي الْحِجَارَةِ<sup>22</sup>.

- [+ ظرف مكان]: - .. أن يَنْتَبَتْ فِيهَا [..] يُذَكِّرُ عِنْدَهُ<sup>23</sup>.

- [+ ظرف زمان]: - شُغِلَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ.

كما يمكن أن يُسَبِّقَ النَّائِبُ عَنِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ بِحَرْفٍ جَرِّ زَائِدٍ، نحو:

- ما كوفيء من أحد.

وإن كان الفعل لازما يمكن أن ينوب عن المسكوت عنه كلُّ من:

• المصدر المختصّ المتصرف<sup>24</sup> نحو:

- الْمَلِكُ لَا يُسْتَطَاعُ ضَبْطُهُ إِلَّا مَعَ ذَوِي الرَّأْيِ<sup>25</sup>.

• ظرفًا المكان والزمان المختصّان المتصرفان نحو:

- صِيَمَ يَوْمَ الْخَمِيْسِ.

• الجار والمجرور<sup>26</sup>، نحو:

- جِيءَ بِهَذَا الطَّبِيْبِ<sup>27</sup>.

#### 2.4. في الضمير المستتر وجوبا:

من الضمائر ما يستتر وجوبا، أي لا يمكن أن يحلَّ محله اسم ظاهر أو ضمير منفصل وجوبا<sup>28</sup>، وذلك

مع الجمل المصرفة أفعالها في صيغة المضارع والتي تدخلها حروف المضارعة<sup>29</sup>، وحينها يستوجب

تقدير فاعل عوضا عن المسكوت عنه، تمثيل ذلك:

- ذَلِكَ يُوَوَّلُ مِنْهُ إِلَى ضَعْفٍ وَعَجْزٍ<sup>30</sup>.

والضمائر المستترة وجوبا تتعلق أساسا بضمائر الغيبة، رغم ما قد تثيره الضمائر المتعلقة بغير الغيبة من

احترازات<sup>31</sup>..

<sup>21</sup> كليلة ودمنة: 204.

<sup>22</sup> كليلة ودمنة: 205.

<sup>23</sup> كليلة ودمنة: 352.

<sup>24</sup> المختص من المصادر ما دل على العدد، أو النوع، وذلك بوصفه، أو بإضافته. والمتصرف منها ما يخرج عن النصب على المصدرية إذا تأثر بالعوامل اللفظية.

<sup>25</sup> كليلة ودمنة: 346.

<sup>26</sup> ويُشترط لنيابته ثلاثة شروط: أولها أن يكون مختصا، أي أن يكون مجروره معرفة لا نكرة. وثانيها ألا يكون حرف الجر ملازما لطريقة واحدة كحرف القسم الملازم لجر القسم مثل: الباء. وثالثها ألا يكون حرف الجر دالا على التعليل. كاللام، والباء، ومن، إذا استعملت إحداها في الدلالة على التعليل.

<sup>27</sup> كليلة ودمنة: 217.

<sup>28</sup> إمكانات ذلك تخرج بنا من الفاعل الذي عمل الفعل فيه إلى التوكيد على جهة التكرار الافتراضي.

<sup>29</sup> بجمعها قولك: أنبت.

<sup>30</sup> كليلة ودمنة: 156.

<sup>31</sup> للنظر في هذه القضية يمكن العودة إلى: ابن حمودة، 2005. صص 50، وما يليها، والسعيدى، 2005: صص. 269 .. 279.

## 5. الفاعل المسكوت عنه بين الغياب العلامي والحضور المرجعي:

تحدّث ابن يعيش عن الفاعل المعنوي أي القائم بالفعل، إذ القياس في هذا الأخير "من حيث هو حركة الفاعل"<sup>32</sup> أن يكون بعد الفاعل.. كما يتحدّث في نفس الموضع عن "استحقاق تقدّم الفاعل على فعله من حيث هو موجدّه"<sup>33</sup>.

ورغم ذلك فإنّ موجد الفعل، أو الفاعل الدلالي قد يُحذف جوازا إذا كان العامل فيه مصدرا كأن تقول:  
- أكلُ الطعام بهذه الكيفيّة مُعلّ.

كما قد يُحذف الفاعل مع عامله في المستوى التداولي جوازا إذا كان المقام يدلّ عليه كأن تجيب سائلا  
يسأل:

-من رأيتَ هذا الصّبّاح؟

فتكتفي بالإجابة قائلا:

- خالدٌ.

وأسباب السكوت عن ذكر الفاعل نحويا كان أم دلاليا عديدة يمكن إجمالها في أسباب أغلبها تداولي، وهي:

• سبب لفظي، نحو:

- فأرسلت إلى الذين أمروا بقتله أن يرجئوه<sup>34</sup>.

• سبب معنوي، نحو:

- إنّ الأحقاد مخوفة<sup>35</sup> حيث كانت<sup>36</sup>.

• بسبب العلم به، نحو:

- أمرَ أن يُؤتى بدمنة<sup>37</sup>.

• بسبب التعظيم، نحو:

- لكنّ عاقبة ما ينبغي أن يُعاقب به الفجّار يُصاب به الأخيار<sup>38</sup>.

<sup>32</sup> شرح المفصل I:202.

<sup>33</sup> م.ن.

<sup>34</sup> كليلة ودمنة: 355، 356.

<sup>35</sup> يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني لغير الفاعل.

<sup>36</sup> كليلة ودمنة: 339.

<sup>37</sup> كليلة ودمنة: 203.

<sup>38</sup> كليلة ودمنة: 204.



- بسبب التحقير، نحو:
- أمرٌ أن يُخرج من عنده<sup>39</sup>.
- بسبب الخوف منه أو عليه، نحو:
- لا يُنتفعُ بالوزراء والأعوان إلا بالموَدَّة والنَّصيحة<sup>40</sup>.
- بسبب الجهل به، نحو:
- لا أظنُّ الأسدَّ إلا قد حمل عليَّ بالكذب، وشبَّه عليه أمري<sup>41</sup>.

وتنضاف إلى هذه الأسباب أسبابٌ كثيرة أخرى منها ما يتعلَّق باستلزامات الكتابة مثل قول الشعر أو السجع إلى غير ذلك..

وما يمكن أن نلاحظه بالنظر في هذه الأسباب المفصَّلة أنَّه يمكن تصنيفها إلى صنفين متفاوتين أولهما وهو الصنف الأقلُّ توارداً ويتعلَّق بجهل المتكلم بالفاعل الدلالي وهو ما ينعكس على الفاعل النَّحوي.. والصنف الثاني والذي يمكن أن نُدرج تحته جُلَّ الأسباب المذكورة وهو صنف السكوت المقصود، ونقصد به أن منشئ القول يعلم الفاعلَ ولكنَّه يسكَّت عن ذكره لأسباب واعية.

وما يعيننا في هذه المسألة أن الفاعل وإن سُكَّت عن ذكره -باعتداد سبب من هذه الأسباب المذكورة أو غيرها- إلا أنَّه يحضر في الغالب الأعمَّ في مستوى تصوّرات المتكلم الذهنيَّة، وبالتالي فإنَّ غيابه التعجيمي لا يعني فراغه المرجعيّ.

## 5. 1. الغياب العلامي:

إذا كانت الوظيفة الأساسيَّة لصيغة الفعل المبني للمفعول في المستوى التداولي هي السكوت عن القائم بالفعل إلى درجة نسيانه، ممَّا يسمح بالتركيز على الواقع عليه الفعل، فإنه توجد صيغٌ أخرى يمكن أن تؤدِّي إلى حدِّ ما نفس الوظيفة التداوليَّة وهي السكوت عن ذكر الفاعل المعنوي.

## • بناء المطاوعة:

أفعال المطاوعة هي صيغ اشتقاقية، أي أفعال مشتقة من أخرى، وهي تختزل البنية التعلقيَّة للفعل من جهة تركيزها على المفعول دون الفاعل وصيغ هذه الأفعال هي: انفعَل، وتفعَّل، وافتعل، وتفعَّل الناتجة

<sup>39</sup> كليلة ودمنة: 205.

<sup>40</sup> كليلة ودمنة: 346.

<sup>41</sup> كليلة ودمنة: 168.

عن الصيغ الفعلية: فَعَلَ، وأَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وافتعل، وفعلل... وتسمح الصيغ الأولى بتحويل مفاعيل الثانية إلى فواعل نحوية تغيب المعنوية بسكوتها عن ذكرها شأن التحويلات الحاصلة مع صيغة (فعل)<sup>42</sup> التي تسمح بالسكوت عن ذكر الفاعل المعنوي وحتى النحوي وإحلال المفعول معني الحال محلّ الفاعل تركيبياً. تمثيل ذلك:

- كَسَرَ خَالِدَ الْكَأْسِ.
- ← تَكَسَّرَ الْكَأْسِ.
- ← كُسِرَ الْكَأْسِ.

وهي تقترب بشكل كبير -مثلاً هو في المثالين الأخيرين- من البناء لغير الفاعل حيث يُسكْتُ عن ذكر القائم بالفعل ويلتبس الأمر بين الفاعل التحويلي أو ما ناب عنه والمتحمل للفعل أو المفعول معني.

#### • بناء الانعكاس:

يعني بناء الانعكاس وقوع الفعل على الفاعل الدلالي نفسه وصيغتها (انفعل) كقولك:

- انشغل بالأمر.
- انكسر الكأس.

حيث يلتبس الأمر بين الفاعل التركيبي، والفاعل الدلالي إلى درجات تمثلية تقربنا من معاني المجهول المتحيز لمحلّ الفاعل في البناء لغير هذا الأخير.

#### • البناء للمبهم:

وهو بناء غير البناء لما لم يسمّ فاعله، ولكنه يشترك مع هذا الأخير من جهة أنّ فاعل الاثنين غير معلوم. وفاعل هذا النوع من البناء ضمير مبهم يستتر ضرورة كما في قولك:

- كان يُخْتَصَمُ بَيْنَ يَدَيِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ.

وقد أخرج النحاة فعل مثل هذا المثال على البناء لغير الفاعل وقدّروا أنّ المركّب الإضافي الذي يلي الفعل وظيفته نائب فاعل، وهذا الأمر يستوجب النّظر من جهات تركيبية ودلالية أقربها أن نقدر -إن سلمنا بأنّ هذا البناء هو بناء لغير الفاعل، أو للمجهول حسب التسمية السائدة- نائب فاعل مصدرية تقديره:

- كان يُخْتَصَمُ الْاِخْتِصَامُ ..

وهذا النوع من البناء impersonnel والذي نجده متفصلاً في تصنيفات النحو الغربي مع البناء للمجهول voix passive لا نجده في تصنيفات النحاة العرب باستثناء السيوطي الذي أقرّ بوجود "ضمير

<sup>42</sup> الفرق بين صيغة المطاوعة والبناء لغير الفاعل أنّ الأولى تحوّلها صرفية معجمية، أمّا الثانية فتحوّلها صرفية تركيبية.

مبهم مستتر يلي الفعل وجُعِل ضميرا مبهما ليتحمّل ما يدلّ عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدهما.<sup>43</sup>

ونفهم من كلام السيوطي في هذا الإطار أن الفاعل مُغَيَّبٌ تماما ومسكوت عنه إلى حدّ إبلاء بعض المتّمّات الأولويّة المطلقة عليه.

ولكنّ هذا التغييب وإن كان مقصودا من الواضع، فإنّه لا يستطيع نفي الحضور الذهني لهذا الذي يلي الفعل المبهم وإن قصد إبهامه بإبهام مسنده.

## 5. 2. الحضور الذهني:

نعني بالحضور الذهني تمثّل الصّورة المرجعيّة للقائم بالفعل، وهو المعنى الحاضر في ثنايا المصنّفات النّحويّة، وإن غاب عن مستوى تصنيفاتهم القواعديّة التزاما بسلطة العامل النّحوي التصنيفيّة التي كانت السّبب المباشر في الخروج من الحديث عن مستوى الإخبار عن القائم بالفعل إلى مستوى الحديث عن المسند إليه الفعل العامل فيه، أي في الأوّل، الرّفَع.

## خاتمة

وإجمالا، فإنّ البحث في قضيّة السّكوت عن ذكر الفاعل لا يمكن أن تُحلّ وفق مسار واحد، فينبغي إن رُمنا البحث في هذه القضيّة أن نصنّفها بالاعتماد على المعايير التركيبية، والدلالية، والتداوليّة، ففي حين يُلزمنا البحث التركيبي بالحديث عن الفاعل الذي يكون ثانيا لأوّل هو المسند، قائما بالفعل كان أو لم يكن، فإنّ البحث الدلالي يجعل للقضيّة تفرّعات تشابكيّة بين حضوره ثانيا لأوّل في الجملة الفعلية، أو أوّلا لثان كمبتدأ في الجملة الاسميّة. ويبقى الحديث عن السكوت عن ذكر الفاعل حينه مقتصرًا على الجملة المبنيّة لغيره، أي المبنيّة لما لم يُسمّ فاعله. وهذا السكوت سكوتٌ عن الوسم المعجمي، وليس علامة على الغياب الكلي وإن كان نتيجة للحذف..

وبالتالي فإنّ الفاعل، وإن حُذف، فإنّه يبقى كائنا في مستوى التّصورات الذهنيّة التي لا يمكن بدونها أن يكون العقد والتركيب أو التلقظ وإن كان ذلك في مقام لا يُحقّق الفائدة التي هي شرط الكلام<sup>44</sup> فبمجرد تلقظنا بأيّ فعل نكون قد صرفناه بشكل مباشر أي أسندناه إلى فاعل. وإن لم يُذكر الفاعل بناءً على بنية [يُفعل] لاقتضاءات مقامية فإنّه يبقى حاضرا في ذهن المتكلم وإن غاب عن المخاطب.

<sup>43</sup> همع الهوامع I:163.

<sup>44</sup> أمثلة هذه المقامات مقامُ الهلوسة، أو السّكر الشديد الخ..

وإن غاب عن ذهن المتكلم ذاته فإنه يبقى حاضرا في مستوى التعالقات المنطقية التي تقتضي حضور موضوع مخبر عنه أو ذات قائمة بالفعل.. كما هو حاضر في مستوى التعالقات النحوية التي تقتضي مسندا يُسند إليه المسند.

وبذلك فإن الغياب أو السكوت لا يعني الفراغ الدلالي أو الغياب المرجعي إذ يبقى الفاعل بما هو المكون الذهني الأول في العملية الإسنادية حاضرا وإن سكت عن ذكره. وما إمكانات السكوت عن ذكره إلا تركُّ إرادي غرضه إبراز الإفادة من الكلام عبر المسند.

ويبقى أن نُشير في نهاية هذا البحث إلى ضرورة المراوحة بين الجانبين التركيبي والدلالي إذا ما رُمنّا تصنيف الفاعل من أجل المعالجة الآلية، وذلك بمحاولة دمج المعنى الوظيفي المرتبط بالتركيب والإسناد، بالدلالة التي تبقى بدورها في تعالق مع المكون الإسنادي الرئيسي وهو المسند. ويمكن لهذه المقاربة حينئذ أن تُقلص من إمكانات السكوت المنتشرة في البحث.

#### المراجع المعتمدة:

- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قار يونس بنغازي (د.ت).
- حسن، عباس. 1987. النحو الوافي. دار المعارف. ط. 9. القاهرة.
- ابن حمودة، رفيق. 2005. "موضوعية الذاتي في مقاييس النحاة وأوضاعهم". مطابقة الفعل للفاعل. مجلة موارد. كلية الآداب، سوسة. صص. 37..67.
- السعيد، الحسن. 2005. المقولات الوظيفية في الجملة العربية. كلية الآداب. فاس.
- السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد السلام سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت. (د.ت).
- علوش، جميل. 1997. الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان.
- ابن المقفع، عبد الله. كنبلة ودمنة. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان. 1980.
- ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط. 1: 2001.